نموذج الدولة الوطنية في التجربة السياسية اللبنانية

فاديا كيوان

مدخل

ينشغل خبراء علم السياسة والناشطون السياسيون على السواء بدراسة إمكانية الانطلاق من «نموذج» مبدئي معياري لمقاربة الحياة السياسية الوطنية في الدول النامية وصفاً وتحليلاً. فمن جهة يجتهد علم السياسة في البحث عن النماذج النظرية المعيارية لتسهيل التحليل المقارن بين الأنظمة السياسية القائمة في العالم، ومن الطبيعي أن تستند كل مقارنة على نموذج معياري. ومن جهة أخرى يتوقف الناشطون السياسيون عند مشروع الدولة بسماته الأساسية لتحديد كيفية العمل على تحقيق هذا المشروع في أرض الواقع في مختلف البلدان[1].

لماذا نموذج الدولة؟ لأن الدولة هي التنظيم السياسي الحديث الذي سلكت دروبه المجتمعات الغربية في مرحلة أولى ومن ثم تعمم ليشمل كل المجتمعات في العالم، بخاصة بعد نهاية الاستعمار وظهور الدول الجديدة في العالم الثالث تباعاً بعد الحرب العالمية.

وقبل اعتماد الدولة كتنظيم سياسي، عرفت مختلف المجتمعات أشكالاً أخرى من التنظيم السياسي أهمها الأمبراطورية، والمملكة والإمارة والسلطنة والقبيلة والحاضرة. وبعض هذه

---

(١) انظر Bertrand Badie, «L'Etat importé», Fayard, 1992, Paris p.p 126 - 176

الأشكال تداخل جزئياً خاصة في المراحل الانتقالية بين شكل وآخر.

والملفت أن الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية اندفعت جميعها إلى اعتماد الدولة في سياق استيرادها لمختلف أنماط التنظيم،[٢] والعمل والتفكير والسلوك من الدول الغربية. فهل هناك إمكانية لتحديد سمات نموذج الدولة بشكل دقيق؟

١ ـ سمات نموذج الدولة الوطنية في السياق التاريخي الغربي.

في الحقيقة، لا يمكن فصل نموذج الدولة عن السياق التاريخي الذي ظهرت فيه في أشكاله الأولى. ولا شك أن هناك مسارات وطنية متمايزة ـ حتى في المراحل الأولى لظهور الدولة، متصلة بالظروف الخاصة المحيطة بكل مجتمع وبخصوصياته وخيارات أهله واستراتيجيات نخبه المتمايزة بالطبع الواحدة عن الأخرى.

لكن الإقرار بوجود سياق تاريخي ومسارات متمايزة لا ينهانا عن البحث عن خطوط كبرى طبعت الدولة في تجلياتها الأولى حديثاً. وحتى عبر المقاربة الاجتماعية التاريخية يمكن استخلاص السمات الآتية:

١ ـ الدولة الحديثة هي دولة قومية: فقد جاءت الدولة كتنظيم سياسي إرادي يعبر عن إرادة وطنية متجلية في مجتمع منسجم إلى حد كبير. والانسجام في الأمة جاء قبل ظهور الدولة وكان باعثاً لها أو مرافقاً لها في بعض الأحيان. هذه كانت حال الدول الغربية التي نشأت في القرون الماضية. وهذه السمة تعبر عنها تسمية «الدولة الوطنية».

٢ ـ الدولة الحديثة مرتبطة بأرض وبحدود دولية. والحدود الدولية هي إحدى مقومات الدولة. لكن هذه السمة لن تمنع ظهور نزاعات حدود بين الدول الغربية ولم تمنع ظهور حركات انفصالية محدودة.

٣ ـ قامت الدولة الحديثة على مبدأ سيادة القانون العام وتطبيقه على جميع

---

(٢) المرجع السابق صفحة ٦٩، حيث يتحدث الكاتب عن حجة اليقين لاستيراد الأنماط الغربية:

(..) Les modèles occidentaux de gouvernement s'imposent comme universels de manière tautologique, puisque de tous les ordres politiques, seul l'ordre étatique s'autoproclame universel par recours à un postulat dont il peut d'autant moins se défaire qu'il est reçu par tous comme constitutif de sa propre définition.

المواطنين. وستكون سيادة القانون الإطار العام الذي سيعزز مقومات الدولة القومية أو الدولة الوطنية. فمن جهة عبّر القانون عن الانتظام في ظل حالة اجتماعية منظّمة مقارنة مع حالة الطبيعة التي تسودها عادةً شريعة الغاب[٣]. ومن جهة أخرى تأسس القانون على قاعدة السيادة الشعبية، وهو قانون عام وواحد ينضوي تحت لوائه الجميع فيحقق المساواة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين.

٤ ـ فرضت الدولة الحديثة ظهور المواطنية[٤] فمن خلال القانون العام ومعاملته الناس سواسية، وبالنظر إلى أنه شمل تدريجياً قوانين تُكرِّس الحريات الشخصية والعامة، فقد ساهم القانون العام في إحياء وتعزيز الشعور بالانتماء إلى الدولة الوطنية لدى سائر المواطنين واختيار الولاء لهذا الكيان السياسي بصرف النظر عن مختلف الانتماءات الخاصة داخل الوطن. وسيكون للقانون العام بدوره تأثير مباشر في تعزيز تشكل مجتمع وطني متماسك وكذلك مجتمع مدني بالمعنى الدقيق للكلمة حيث ينسكب النشاط الاجتماعي والسياسي في أطر عامة يختلط فيها المواطنون أياً كانت مواقعهم داخل المجتمع. فتجاه الدولة الوطنية هناك مجتمع مدني قادرٌ على التعامل معها. وهذا المجتمع سيحاول تدريجياً تكريس التمايز بينه وبين مؤسسات الدولة من أجل الحفاظ على مساحة الحريات العامة التي كانت الشرط الأساسي للتطور الديمقراطي في الدول الغربية ورفيقاً للمسار الديمقراطي وضامناً له.

٥ ـ ستكون الدولة الحديثة دولة مؤسسات. وبالفعل تتميز الدولة بنزعة المأسسة التي تهدف إلى إقرار الأطر القانونية للمؤسسات العامة بشكل متمايز عن الأشخاص الذين يتولون المناصب فيها.[٥] والمأسسة حققت نقلة نوعية للبشرية في مجال الانتظام الاجتماعي وفي التنظيم في مختلف الميادين لأنها أرست قواعد مبدئية ثابتة وغير مرتبطة بالأشخاص، بل إنها تُقيِّد عمل الأشخاص أياً كانت مراتبهم.

---

(٣) انظر J.J. Rousseau «Du contrat social», Garnier, Flammarion, 1966, Paris, p. 50 - 51. «Du pacte social»

(٤) Jean Leca «Individualisme et citoyenneté», in «Sur l'individualisme» dir. Pierre Birnbaum et Jean Leca, 1986, Paris p. 186.

(٥) يقول جورج بوردو إن البشر قد اخترعوا الدولة لكي لا يطيعوا البشر انظر:
Georges Burdeau, «L'Etat», Editions du Seuil, Paris 1970, p. 15 et p. 57 et suivantes.

فالمؤسسات تحدد التراتبية والصلاحيات والمهل والمدد وأصول تبوؤ المراكز وكيفية انتقال السلطة والصلاحية وشروط الأهلية لتبوؤ مراكز المسؤولية. وهي نزعة مرتبطة بدون شك بالنزعة العقلانية التي وسمت المجتمعات المعاصرة وأدخلت إليها عامل الحداثة. وديناميكية الحداثة اتخذت عامة صيغة التقسيم التدريجي للعمل(٦) ومع تطور التنظيم الاجتماعي تبلورت جدلية «التمايز والتخصص» على أنها سمة مميزة للمجتمعات المتطورة(٧) وأصبحت معياراً لقياس درجة التطور في الأنظمة السياسية. وستصبح المأسسة نهجاً في البناء الاجتماعي في كل المجالات وستتعزز بفعل سيادة القوانين وصفتها العامة والشاملة وبفعل انتشار ثقافة سياسية أكثر عقلانية(٨).

٦ ـ الدولة الحديثة تفصل بين الدولة والدين. هذه السمة ارتبطت تاريخياً بمسار إرساء السيادة الشعبية على صناعة القرار والتحول إلى القوانين الوضعية التي هي من صنع البشر وهي تجسد إرادتهم في تسيير شؤونهم العامة. وقد عرفت هذه السمة تمايزاً كبيراً في ملابسات ظهورها من مجتمع غربي إلى آخر(٩). لكن القاسم المشترك في ما بين مختلف المسارات أنها كرست تدريجياً سيادة القانون العام الوضعي على الجميع واعتماد السيادة الشعبية كمصدر للتشريع والتنظيم. لم يُحوِّل هذا الأمر الدول الغربية إلى الإلحاد ولم يَجْرِ فيها اضطهاد رجال الدين أو المؤمنين، لكنه تم الفصل بين شؤون الإيمان والعبادة وهي شؤون شخصية خاصة يتوجب على المجتمع احترامها، وشؤون الحياة الدنيوية العامة والتزام الفرد بالخضوع للقوانين العامة بشأنها، علماً أن هذه القوانين تستمد شرعيتها من السيادة الشعبية عبر آليات ديمقراطية.

خلاصة

لا يمكن فصل هذه السمات المميزة للدولة الوطنية عن ظروف نشأتها في الغرب لكن هذا الأمر لم يمنع تعميم هذا النموذج بالذات في سائر المجتمعات عند

(٦) أنظر E. Durkheim, De la division du travail social, PUF, 1973

(٧) انظر Almond G., Powells B, «Comparative politics: a developmentat approach, Boston Little Brown and co, 1966

(٨) أنظر: Almond G. Verba S. «The Civic Culture revisited» Boston Little Brown, 1980

(٩) أنظر: Birnbaum P. et Badie B. «Sociologie de l'Etat», Grasset, Paris, 1979

حصولها على الاستقلال. واستيراد هذا النموذج سيخلق وضعاً ملتبساً في كل الدول[١٠] وكذلك تناقضات وأزمات في بعضها، وتعارضاً بين النصوص والممارسات في بعضها الآخر.

كيف كان وضع لبنان إزاء عملية الاستيراد هذه؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستوجب العودة في لمحة تاريخية سريعة إلى ما كان عليه تنظيم لبنان السياسي قبل نشوء الدولة الحديثة فيه في العام ١٩٢٠. فاستعراض هذه الحقبة في ملامحها الأساسية إنما يلقي الأضواء على بعض الخصوصيات التي طبعت الحياة السياسية في لبنان وكذلك النظام السياسي الذي اعتمدته الدولة اللبنانية الناشئة. وكذلك فإن هذه اللمحة التاريخية تسمح بفهم بعض التناقضات وبعض التعارض في الحالة اللبنانية. إذ إن واقع الحال في كل بلاد قبل دخولها في طور الحداثة السياسية أي قبل ارتداء لباسها الحديث ـ الدولة ـ له تأثير كبير على الخيارات الأساسية التي سيتم اعتمادها في الانتقال إلى الحداثة، وهو يحكم أيضاً وإلى درجة متقدمة مسار الحياة السياسية الوطنية المعاصرة.

٢ ـ التنظيم الاجتماعي والسياسي للبنان قبل ولادة دولة لبنان الكبير

إن تشكّل الدولة الحديثة يحمل عادة في طياته ملامح ورواسب عديدة من الفترات المتلاحقة التي سبقت نشوءها. ولم يخرج لبنان عن هذه القاعدة فقد جاءت الدولة اللبنانية في العام ١٩٢٠ لتوثق العرى بين مناطق مختلفة من البلاد كانت خاضعة جميعها في الماضي القريب وعلى مدى أربعة قرون للسلطنة العثمانية وذلك من خلال أشكال حكم وصيغ متنوعة. فجبل لبنان انتظم لفترة طويلة في صيغة إمارة ضمن السلطنة بينما كانت المناطق اللبنانية الأخرى منتظمة في الولايات العثمانية في المنطقة العربية وكان المواطنون في كلتا الحالتين رعايا عثمانيين، أو رعايا عند الأمير في إطار السلطنة، وقد ساهمت جغرافية الجبل وثقافة الجماعات التي كانت تقطنه في تعزيز النزعة الاستقلالية[١١] لكن الجبل لم يستقر طويلاً على أية صيغة حكم بل

---

(١٠) أنظر: B. Badie, «L'Etat importé» op. cit, p. 227 - 268

(١١) أنظر: Chevallier Dominique, «La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe», Librairie Orientale Paul Geuthner, Paris 1971, p. 5:

(..) La conquête arabe fit du Liban une des marches de la Syrie occidentale où les

كانت الصراعات مستمرة بين النخب القائدة وفي أُسَرِ الأمراء أنفسهم. أما المدن اللبنانية الساحلية فقد انخرطت في علاقات تجارية واسعة واشتهرت فيها عائلات تبوأت مراكز اجتماعية مرموقة عبر المبادلات الاقتصادية ولا سيما منها التجارية. فالتركيبة الاجتماعية المدينية دفعت باتجاه تشكل فئات اجتماعية مرتبطة مباشرة بالوظائف الاقتصادية لكل المدن، وتشكلت ثقافة قائمة على الانفتاح والمرونة والقدرة على التكيف مع الظروف وبخاصة مع الحالة السياسية القائمة.

أما التركيبة الاجتماعية في الجبل فكانت أكثر تعقيداً وارتبطت مباشرة بطبيعة العمل الاقتصادي الذي عاش فيه الجبل وهو الزراعة بشكل أساسي. وقد نشط منذ القرن السابع عشر إنتاج الحرير. وكان الأمراء المعنيون والشهابيون يصدرون إنتاج الجبل إلى أوروبا. وفي أواخر القرن السابع عشر نشطت مؤسسات الرهبنة المارونية في إدارة الإنتاج المحلي للحرير. وتطورت العلاقات الاقتصادية انطلاقاً من الاقتصاد الزراعي نحو تمويل إنتاج الحرير والوساطة في تصديره والاتجار به بين مراكز إنتاجه والمدن الساحلية والمرافىء وأوروبا(١٢).

تجدر الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي لم يكن وحده المؤثر في هيكلة البنية الاجتماعية في الجبل فكانت هناك كذلك اعتبارات ثقافية وتاريخية متصلة بكل طائفة وكانت هي أيضاً تحكم تكوين البنية الاجتماعية وتطورها.

فالدروز مثلاً تميزوا بتراتبية إجتماعية قوية وكذلك بسيطرة عائلات أعيان في أوساطهم عرفوا بالأمراء وكانوا دائماً في حالة صراع على السلطة والنفوذ. أما الموارنة فقد تميزوا بالالتفاف حول تراتبية كنسية ساهمت في تنمية الهوية الجماعية

---

adversaires musulmans et chrétiens expédient des populations turbulentes aux aptitudes guerrières tandis que l'autononomie de fait dont jouisssaient les habitants de la montagne était favorable au maintien et au développement de tendances religieuses hétérodoxes et minoritaires (..)

(١٢) أنظر: كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، دار النهار، ١٩٩٠، صفحة ١٤٢ (...) لم يكن للدروز في كل هذه النشاطات المربحة التي تطورت عبر تجارة الحرير إلا دور ضئيل جداً يتلخص في أن القرويين الموارنة والمسيحيين الآخرين المنتجين للسلعة في جبال الشوف عملوا في معظم الحالات كمرابين على أراضٍ يملكها زعماء العشائر من الدروز. أما في كسروان فكان الموارنة الذين ينتجون الحرير يعملون في أرض مملوكة لطبقة جديدة من الموارنة هي طبقة المشايخ الإقطاعيين (...)

لديهم[١٣] وساهمت كذلك في عقلنة وتنظيم النشاطات الاقتصادية ولا سيما منها الزراعة وإنتاج الحرير.

وتجدر الإشارة إلى أن الجماعات التي كانت تسكن الجبل كانت متشابهة لجهة سيطرة البنية العائلية وتوزع كل عائلة إلى أفخاذ،[١٤] وكذلك بظهور طبقة المقاطعجية (وهي غير الإقطاع بالمعنى الغربي خلافاً لما يورده إيليا حريق). فالعلاقات الاقتصادية الاجتماعية ستجعل من بعض العائلات القائدة وسطاء طبيعيين للسلطنة. فكان السلطان يكلف هؤلاء بجمع «الميري» مقابل منحهم إقطاعاً من الأراضي. وفي لبنان منحت ألقاب شيخ وأمير إلى أعيان (كان آخر مرة سنة ١٧١١) كلفوا بمهمات أو بمسؤوليات من جانب السلطان فإذا باللقب يكافئهم ويرقيهم إجتماعياً. وكان الموارنة قد عرفوا في فترات سابقة نمطاً من الحياة ريفياً كان فيه الانتظام يجري في إطار محدود ومحلي وعائلي وكان يدور في فُلْكٍ تراتبية دينية. ويرى بعض الباحثين في علم الأنتروبولوجيا أن النمط الريفي هو نمط يميز الحياة التي كان يعيشها الموارنة في الجبل بالمقارنة مع النمط الديني، على أن النمط الريفي هو غير النمط القبلي.

بصرف النظر عن التمايز الذي طبع البنية الاجتماعية بين المدن والجبال والأرياف والمرتبط أصلاً بالبنيات الاقتصادية المتنوعة وبالتركيبة الطائفية المتمايزة هي أيضاً، فإن المطالبة بإنشاء دولة لبنان الكبير جاءت على يد نخبة من قادة الجبل وبخاصة من بين الموارنة. وقد اندفع بعض القيادات الروحية المارونية إلى قيادة الحملة المطالبة بإنشاء دولة لبنان الكبير وسيكون لهذه الملابسات تأثير كبير على الشعور بالانتماء وعلى المغالاة التي ستطبع لاحقاً ولاءات بعض اللبنانيين وتدخلهم في المزايدات في ما بينهم[١٥] لجهة حب الوطن.

وفي مواجهة المبادرة التي قام بها قياديون من الجبل عقدت لاحقاً مؤتمرات

---

(١٣) أنظر: Beydoun Ahmad, «L'identité des Libanais» pp. 13 - 30 in, «Le Liban aujourd'hui», du F. Kiwan, CERMOC/Editions CNRS - 1994, Paris, p. 26.

(١٤) أنظر: Dominique Chevallier, op cit. pp. 67 - 79

(١٥) أنظر: Kiwan Fadia, La Perception du Grand Liban chez les maronites dans la période du Mandat «in Schéhadé Haffar Ed. «Lebanon, a history of conflict & Consensus». IB Tauris Editions, 1988, Londres.

«الساحل» رافضة الانضمام إلى دولة لبنان الكبير ومطالبة بالانضمام إلى الكيان السوري الناشىء هو أيضاً.

٣ ـ السمات الأساسية للدولة الوطنية في دستور ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣ واتفاق الطائف في العام ١٩٨٩.

أ ـ جاء الدستور اللبناني في العام ١٩٢٦ ليرسم معالم نظام سياسي كان على اللبنانيين أن يدرجوا نشاطهم الوطني في إطاره. حدد الدستور الشرعية الليبرالية كمرجعية للدولة الناشئة وتضمن موادَّ واضحة متعلقة بالحقوق والحريات العامة. لكنه تضمن أيضاً موادَّ تكفل حقوق الطوائف الدينية وحرياتها (المواد ٩ و١٠) ومن بين هذه الحريات ممارسة الشعائر الدينية والتشريعات الخاصة في الأحوال الشخصية وإنشاء مدارس خاصة بها.

ونصت المادة ٩٥ على التوزيع الطائفي للمراكز الإدارية وعلى التمثيل السياسي الطائفي. فإذا بهذه المواد تضفي على النظام السياسي اللبناني خصوصية كبيرة بالنسبة للنموذج الفرنسي الذي تم الاستناد إليه بشكل رئيسي (دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية على وجه الخصوص). فالمواد المذكورة أعلاه حولت النظام اللبناني من نظام ديمقراطي كلاسيكي (وستمنستري/ تنافسي) إلى نظام ديمقراطي توافقي[١٦] والفارق كبير بين الآليات النافذة في كلا النموذجين. ومن أهم خصائص التوافقية أنها تعتمد الحكومات الائتلافية وتكرس استقلالية ذاتية للمجموعات التي تشكل المجتمع الوطني في بعض الميادين. وهي تقوم على التمثيل النسبي وحق النقض للجماعات المختلفة بالنسبة إلى الشؤون التي قد تعتبرها إحداها حيوية لوجودها.

وعملياً تم اعتماد مبدأ الأكثرية المعززة ـ Majorité renforcée بالنسبة لبعض القرارات بهدف فسح المجال أمام تشكل «الثلث المعطل» إذا ما كان هناك شعور لدى البعض بأن مصالحه الحيوية مهددة لدى معالجة أي موضوع. ومع الثلث المعطل أصبح بإمكان أي من الطائفتين المسيحية أو الإسلامية الركون إلى قدرتها

(١٦) انظر: Lijphart Arendt: «Democracy in plural Societies a comparative exploration, yale University Press, 1977 Messarra Antoine, Théorie générale du système politique libanais cariscript- Paris, 1994.

على تعطيل أي قرار قد ترى فيه مساساً بحقوق أو مصالح أساسية خاصة بها.

ب ـ إنطلق العمل السياسي في لبنان ولا سيما الحكومي من قاعدة التعاون الإسلامي المسيحي لكن حقبة الانتداب كانت محكومة بهيمنة سلطات الانتداب وبخاصة المفوض السامي على الخيارات والاستراتيجيات والقرارات اللبنانية(١٧).

وفي غياب التيارات السياسية والمؤسسات الحزبية في المرحلة الأولى تمحور العمل السياسي حول بعض النخب التي كانت تتنافس على السلطة. وكان التنافس يجري على مستويين: داخلي في كل طائفة وخارجي بين الطوائف. وكان يرافق التنافس الداخلي تحالف بين نخب عدة من مختلف الطوائف. كانت هذه الآلية لتساهم بشكل مباشر في دفع السياسيين إلى المزيد من الاختلاط في تشكيل المحاور والكتل السياسية وكانت السلطة المنتدبة تشجع على التعاون بين النخب من مختلف الطوائف (القرار رقم ٦٠ ل/ر ٦/٦ للمفوض السامي).

لكن قاعدة التعاون بقيت على غير وضوح ولا استقرار إلى أن جاءت ظروف ١٩٤٣ لتدفع بالقيادات اللبنانية إلى عقد التحالفات في ما بينها والإفادة من ظروف الحرب التي كانت قاسية على الفرنسيين ومطالبتهم بالاستقلال.

وفي سياق هذا التحالف، وتأسيساً للحياة الوطنية المستقلة وضع الميثاق الوطني في العام ١٩٤٣ والذي قضى بتوزيع المناصب الحكومية والسياسية والإدارية على قاعدة ٦/٥. وجاءت الممارسات السياسية تطبيقاً للاتفاق العرفي هذا، فسارت الحياة السياسية في لبنان على قاعدة التعاون بين نخب متحالفة من مختلف الطوائف وكرست في الوقت نفسه الانتماء الطائفي للمواطنين. وهذا الأمر كان على تناقض طبيعي مع نوايا قيادات الاستقلال التي كانت تتطلع إلى اليوم الذي «تتوحد فيه الأمة» ويجري فيه إلغاء الطائفية(١٨). فنرى أن الدستور والميثاق أقرا من جهة بالخصوصيات الطائفية وأعطياها مساحة خاصة وانطلقا منها لإقرار قاعدة التمثيل السياسي، وبقي في الدستور بشكل رئيسي ـ طابع مؤقت للتوزيع الطائفي (المادة ٩٥)، علماً أن المواد التي تقر بحقوق وحريات الطوائف يمكن أن تعيد إنتاج البنيات

(١٧) أنظر: فؤاد عوض «**رؤساء حكموا لبنان**».

(١٨) أنظر: «**البيان الوزاري الأول**» لحكومة الرئيس رياض الصلح، ١٩٤٣، في جان ملحه (البيانات الوزارية ١٩٤٣ ـ ١٩٩٤)، مكتبة لبنان، ١٩٩٥ صفحة ١٦.

الطائفية على نحو لا يسمح بتشكل مجتمع وطني متجانس في خياراته السياسية الكبرى. وهذا التناقض بين أبعاد النص الدستوري نفسه سيؤدي لاحقاً إلى نزاعات سياسية وسجالات بدأت ولم تنتهِ.

ج ـ كذلك جاء اتفاق الطائف ١٩٨٩ الذي تكرس بالتعديل الدستوري في العام ١٩٩٠ يعدل التمثيل الطائفي من ٦/٥ إلى ٦/٦ أي إلى المناصفة بين المسيحيين والمسلمين. ولم يمس اتفاق الطائف المواد ٩ و ١٠ من الدستور. وجاء على ذكر إنشاء الهيئة الوطنية التي سيعهد إليها تحديد الآليات الهادفة إلى إلغاء الطائفية السياسية.

يلاحظ أن الدستور اللبناني وكذلك الميثاق الوطني في العام ١٩٤٣ واتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ والدستور المعدل في العام ١٩٩٠ لم يأتِ على ذكر ما يعيد النظر بالتركيبة الطائفية في البلاد لجهة إنشاء ولو مساحة للاختلاط تسمح للمواطنين باختيار الخضوع للقوانين المدنية العامة وليس للتشريعات الخاصة لطوائفهم. والتركيبة الطائفية ضاربة جذورها في التاريخ الذي سبق نشوء الدولة الحديثة في لبنان. فالنص الدستوري والعرف أقرّا بالتعددية الطائفية وبالتنوع الثقافي الناتج عن الإرث الخاص بكل طائفة، وأعطياهما المدى لينموَا أكثر في إطار النظام الليبرالي اللبناني.

على خط آخر، وفي إطار المؤسسات الوطنية الحديثة الناشئة مع الدولة وفي ظل الحقوق والحريات العامة التي نصّ عليها الدستور ظهر ونما في لبنان عدد كبير من المؤسسات المدنية والجمعيات الأهلية. وساهم نمو الاقتصاد الرأسمالي في لبنان في تعزيز مواقع الاختلاط الطائفي وفي نسج علاقات جديدة بين المواطنين إنطلاقاً من مواقع جديدة. فقد أدخلت الحياة الوطنية أطراً حديثة إرادية للتعامل والتعاون والتعاضد والتحالف أسست لتشكل مجتمع مدني يختلف عن المجتمع الأهلي التقليدي المبني بشكل رئيسي على صلات القربى والجوار، والذي يأخذ طبيعياً لوناً طائفياً وحتى مذهبياً. فأشكال الانتماء والولاء في المجتمع المدني تختلف في طبيعتها عن تلك السائدة في المجتمع نفسه والموروثة من التركيبة الاجتماعية التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الدولة الحديثة.(١٩).

(١٩) يميز تونيز Tonnies بين التضامن الجماعي Gemeinschaft والتضامن الإجتماعي Gesellschaft =

في كنف النظام الليبرالي اللبناني ستظهر أحزاب سياسية عديدة وستنخرط أعداد كبيرة من المواطنين فيها ويعتنقون عقائد وأيديولوجيات متنوعة، وفي بعض الأحيان متعارضة. لكن التعددية السياسية التي نص عليها النظام اللبناني وضمنها الدستور لم تتمكن من تجاوز التعددية الطائفية بل أعادت إنتاج الحدود الطائفية في طرح القضايا والمعالجات السياسية (إلغاء الطائفية السياسية ورفض العلمنة، اللامركزية السياسية والفدرالية.. إلخ.). وكان لهذا المأزق تأثير كبير على مسألة الأداء السياسي والأداء الحكومي في آن. وكذلك على تشكل النخب وسيطرة «الإقطاع السياسي» على الحياة العامة. (درجت تسمية «الإقطاع السياسي» للدلالة على استئثار بضع عائلات بالقرار السياسي في مختلف الطوائف وباسمها).

فإذا بالدولة اللبنانية ترسي قواعد دولة وطنية وترسم لها ملامح مستوحاة من التجربة الغربية، ولا تفلح في تأسيس وحدة وطنية تجمع المواطنين على قاعدة مصالحهم وطموحاتهم المستقبلية المشتركة في إطار هذه الدولة ـ الكيان. ولا هي تنجح كذلك في خلق تمايز بين الانتماء الطائفي والانتماء الوطني وحدٌّ أدنى من الاستقلال لهذا الأخير عن الانتماء الأول.

٤ ـ المجتمع اللبناني: تركيبته، ولاءاته، أنماط السلوك السائدة فيه، الثقافة الشعبية والثقافة السياسية السائدة، الفرد والجماعة.

في الواقع إن المجتمع اللبناني قد دخل منذ نشوء الدولة الحديثة في نمطين من العيش مختلفين وهما يتعايشان بشكل متمايز من دون أن يتناقضا بالشكل ولكن هناك مقاومة ضمنية للنمط الحديث عبر تعزيز أطر العيش التقليدية.

تعود ازدواجية البنية الاجتماعية اللبنانية إلى تعايش البنى التقليدية مع البنى الحديثة. البنى التقليدية هي تلك التي كانت سائدة تاريخياً ولها أطرها ومؤسساتها وهي تتميز بالعلاقات العفوية اللاإرادية، الأسرية، العائلية، العشائرية، المذهبية والطائفية. وقد كرس لها الدستور مساحة خاصة كما رأينا في الفقرة السابقة. وكذلك

= وكذلك يميز إميل دركايم بين التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي. ويمكن اعتماد التمييز بين طبيعة الروابط في المجتمع الأهلي وطبيعة الروابط في المجتمع المدني. أنظر فاديا كيوان «**المجتمع المدني في لبنان وبناء الدولة الديموقراطية**»، في دراسات لبنانية، صادر عن دار النهار ١٩٩٦، صفحة ١٠٩ ـ ١٢١.

الأعراف أخذتها في الاعتبار وانطلقت منها. وهذه البنى التقليدية فرزت نخباً طائفية في منطلقها وفي أهدافها. أما البنى الحديثة فهي وليدة المؤسسات الناشئة مع الدولة الوطنية وفي إطارها. وهي تتجاوز حدود الطوائف والمناطق وتنطلق من مواقع الاختلاط الطائفي ومن الاستراتيجيات الوطنية. ففي حياتهم اليومية، المدرسية، والجامعية والمهنية والنقابية. والنضالية والاجتماعية والرياضية والسياسية العقائدية كان للمواطنين فرصة للخروج من دائرة إنتماءاتهم التقليدية الضيقة إلى المدى الوطني الأوسع والمختلط حكماً. ولكن في الواقع كان هناك دائماً ما يمنع تطور البنيات الحديثة واتخاذها مداها الطبيعي بمحاذاة النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي الحاصلين.

وفي الأزمات الكبرى عادت وطغت الولاءات الأولية التقليدية عند اللبنانيين وهي ولاءات محلية فئوية. فاتضح أن الأطر التي يترعرع فيها اللبناني وينشّأ ويعدّ وحتى شبكة العلاقات التي يدخل من خلالها إلى العمل، إنما هي في الغالب فئوية. وحتى قانون الوظيفة العامة الذي اعتمد التوزيع الطائفي للوظائف أبقى المرشحين للدخول إلى الوظيفة العامة في دائرة طوائفهم ومذاهبهم. فإذا بالطائفة مدخل إلى الحياة الوطنية وبالقيادة الطائفية وسيط. وفي هذه الحال يصبح الموظف رهينة محكومة بإنتاج الخدمات الفئوية للترقي وبحثاً وراء الحماية. وهكذا يدخل الموظف في شرنقة الشبكات الفئوية والزبائنية للمحسوبية[٢٠] ويساهم في إعادة إنتاج الروابط الفئوية وتعزيزها. فيساهم في انحراف الأداء العام عن تحقيق الصالح العام وتفضيل الصالح الخاص على الصالح العام الوطني.

وقد ساهمت سنوات الحرب والفرز الطائفي والمذهبي الذي رافقها وكذلك الأداء السياسي العام في فترة ما بعد الحرب في تداعي الإدارة العامة و«تطييف» بل «تمذهب» الوظائف واختلال صورة الإدارة العامة والالتباس في تصور الصالح العام.

إن هذه الدوامة التي نصفها هي نتيجة طبيعية لدخول «الجماعات اللبنانية» إلى إطار مؤسساتي عقلاني مشترك من دون أن يرافق ذلك نظام قيَمي ثقافي ملائم.

(٢٠) انظر: J.F. Médard «Le rapport de clientèle» in Revue française de Science politique, Février, 1979, p. 103 David & Audrey Smock, «The politics of pluralism: a comparative study of Lebanon & Ghana, Elsevier, 1975.

وكانت النتيجة أن العلاقات الجماعية التقليدية بقيت ذات الشأن والأولوية على حساب العلاقات الحرة الفردية المنطلق والعقلانية النهج والأهداف.

فبدءاً من الدستور مروراً بالأعراف فالممارسات بقيت الأولوية للجماعة وتكاثرت القيود على الأفراد. ويمكن القول إن الفرد لم يولد بعد في لبنان وليس من المستغرب أن تتم دائماً التسوية على حسابه ولصالح الجماعة. ونذكر على سبيل المثال مشروع قانون الزواج المدني الاختياري الذي لم تنجح الدولة في تمريره انطلاقاً من مبدأ الحرية الشخصية ومن دون المس بحقوق الطوائف وحرياتها. فقد تصاعدت الاحتجاجات من أوساط دينية مسيحية وإسلامية على السواء ضد الإقرار بالحرية الشخصية للفرد في الاختيار وذلك بحجة أن حرية الفرد تقف عند حدود انتمائه الديني الطائفي وولائه الإلزامي للتشريع الديني المعتمد في طائفته.

إن ازدواجية البنى التقليدية والبنى الحديثة كانت ستخف حدّة وتترك المواطنين ينساقون بشكل تدريجي إلى حياة أكثر اختلاطاً دونما قمع للانتماءات التقليدية أو قهر لها، بل إن الوضع اللبناني كان يسير باتجاه تزاوج مرن بين هذه البنيات وتلك، لولا مأزقان اثنان:

أ ـ مأزق نهج النخبة السياسية الحاكمة منذ الاستقلال وحتى العام ١٩٧٥.

فقد دخلت القيادات الطائفية في حلقة مفرغة من التناحر على الحصص وغابت آلية تداول السلطة في ظل النظام الائتلافي الطائفي. وتحول الصراع السياسي من صراع بين تيارات سياسية إلى صراع بين نخب طائفية يسعى كل منها إلى تعزيز موقعه في هذا الائتلاف. وغابت عن نهج الحكم في لبنان النظرة الاستراتيجية والقدرة على استشراف المستقبل والاعداد له. كذلك لم تجد المسائل التي واجهها لبنان حلاً لها إلى أن تقاطعت مع التأثيرات الخارجية السلبية. فتراكمت الأزمات عوضاً عن إيجاد حل لكل منها. فأزمة إنماء المناطق النائية وبناء البنية التحتية المتوازنة في كل المناطق والأزمة التربوية والأزمة الاجتماعية وأزمة المشاركة السياسية، كلها أزمات تراكمت دونما حل ولو جزئي لأي منها[٢١].

ب ـ مأزق التداخل الخطير بين النزاع العربي الإسرائيلي والأزمة الداخلية.

---

(٢١) Lucien Pye: «Aspects of political Development» Boston Little Brown, 1967.

وفي إطار تسويات فاقدة الأفق (إتفاق القاهرة، إتفاق ملكارت) وصل لبنان إلى وضع خطير أُقحم فيه المجتمع في الصراع المباشر مع إسرائيل فيما كانت الدولة قد اختارت الحياد العسكري ومساندة الدول العربية المواجهة للعدو الإسرائيلي. ومع تحول الوجود الفلسطيني الكثيف إلى وجود عسكري وتحالف القوى السياسية اللبنانية المناوئة للنظام مع الفصائل الفلسطينية المسلحة ومع تصاعد الحديث عن هندسات مشبوهة لإيجاد تسوية لقضية الشعب الفلسطيني، دخل إصبع الفتنة إلى نقاط التماس الطائفية والمذهبية وحرك مشاعر الخوف وشهية السلطة فوقعت الفتنة واندلعت الأحداث وانهارت الدولة. فأخذ كل فريق استحكامات عسكرية للدفاع عن مصالحه بل عن وجوده، وكانت الحرب، فإذا بها تدمر بشكل واسع الإرث الوطني المشترك الذي تم بناؤه في خلال خمسة وخمسين عاماً (١٩٢٠ ـ ١٩٧٥). وعادت وتعززت عند اللبنانيين الولاءات التقليدية بوجهها السلبي المنكفىء والحذر وتعززت صورة الخصوصيات الطائفية إلى حد أصبح معها بناء الدولة الوطنية أكثر صعوبة.

٥ ـ الدولة اللبنانية وعوائق مأسستها

إن التخبط الذي زاد تدريجياً بين الولاءات التقليدية والولاءات الحديثة كان له الأثر السلبي الأكبر على مسار مأسسة الدولة ومأسسة الحياة السياسية فيها على حد سواء. فالدخول إلى الدولة لم يأت تعبيراً عن إرادة جماعية التأم فيها اللبنانيون ولا تجسيداً لهكذا إرادة، بل جاء من خلال شراكة طائفية أظهرت الكيان الوطني وكأنه مجموعة حصص يجري تقاسمها في ما بين القيادات الطائفية. وفي ضوء هذه النزعة إلى المحاصصة، إنطبع العمل السياسي الرسمي بطابع الشخصنة والتماهي عند المسؤولين بين أشخاصهم ومناصبهم الرسمية.

وأظهرت أغلبية الذين توالوا على الحكم أو على المناصب الرسمية نزعة إلى التملك يمكن وصفها بالنزعة السلطانية[٢٢]. فتعامل هؤلاء مع مواقعهم بمنطق الملكية الخاصة التي تدفع إلى الاستئثار بالموارد والتصرف الاستنسابي في توزيعها على

(٢٢) انظر: Eisenstadt (S), **Traditional patrimonialism and Néo-patrimonialism**, Beverley Hill, Sage Publications, 1973.

Bill J. & Leiden C, **Politics in the Middle East**, Boston, Little Brown, 1979

J.F. Medard, **Etats d'Afrique Noire**, Karthala, 1991 Paris, 99. 7 - 13 et 323-353.

الخاصة وهؤلاء هم عادة أقرباء وأنسباء ومحاسيب من نفس الدائرة الانتخابية وغالبيتهم من نفس الطائفة والمذهب. زاد الطابع الائتلافي للنظام اللبناني من هذه النزعة وعطل إمكانية تداول السلطة حيث إنه نادراً ما نمت معارضة قادرة فعلاً على فرض التغيير والتداول الحقيقي للسلطة. فالحكومات المتوالية لم تأت في الغالب بجديد فعلي بل إنها كانت تذهب حكومة وتأتي أخرى بالأشخاص أنفسهم أو بأقارب لهم أو مقربين منهم من «الصف الثاني». فتستمر الأمور في اتجاهاتها ذاتها ويتم تنفيس الاحتقان دونما تبديل حقيقي.

وسرعان ما أنسحب التخبط السياسي إلى الميدان الإداري وما لبث أن انقضّ على مشروع بناء إدارة عامة لبنانية حديثة. فتم الالتفاف على القوانين والتنظيمات الأساسية للوظيفة العامة وإفراغ النصوص من مضمونها.

تداعت الإدارة العامة أكثر وأكثر في فترة الحرب وترهلت بنياتها وتراجعت مؤهلات العديد من أهلها. وفي مرحلة ما بعد الحرب تم اختراق الإدارة من جانب القوى السياسية النافذة التي فرزتها الحرب. فتعاظمت النزعة إلى المحاصصة وإلى تعيين المحاسيب وترفيع المقربين. وظاهرة الترويكا وخلافاتها خلال العهد الأول بعد الحرب تجسد أحسن تجسيد نهج النخبة السياسية وتعاملها مع الإدارة العامة إذ كان الرؤساء الثلاثة يتقاسمون باسم طوائفهم التعيينات حصصاً في ما بينهم، متجاوزين بذلك القوانين والتنظيمات واعتبارات الحاجة والكفاءة ومبدأ فصل السلطات ومختزلين بأشخاصهم طوائفهم والمؤسسات التي يمثلون (رئاسة الجمهورية، الحكومة، مجلس النواب) وسائر الطوائف والقوى الموجودة في البلد. ولم تظهر معارضة جديدة لهذه الممارسات إلا بعدما انفرط عقد الترويكا بسبب الخلافات في ما بين أركانها وتبادل هؤلاء الاتهامات.

يتضح مما تقدم أن النهج السياسي في خلال عقود عدة كان نهجاً سلطاني النزعة مرتبطاً بمفهوم تملك أكبر حصة ممكنة من الموارد العامة وليس التفاف القوى السياسية على اختلافها حول مبدأ الصالح العام المشترك. ومن الطبيعي أن يعزز هذا النهج النزعة إلى تفضيل الخاص الفئوي على العام الوطني.

فالدولة الحديثة هي عصارة نهج عقلاني هادىء. وفيما لم تستطع القوى الاجتماعية والسياسية اللبنانية تبديل نهجها في التعاطي مع مشروع الدولة الحديثة هذا، لم تنضج كذلك قوى اجتماعية وسياسية أخرى معتمدة نهجاً آخر بهدف إجراء

التبديل أو التجديد في النخب أو في النهج بشكل يسمح للدولة بإرساء قواعد وجودها واستمرارها. وكان الأداء السياسي بعامة نقيضاً للنهج العقلاني المؤسساتي الذي كان لينقل المجتمع من علاقات التناحر وعدم الاستقرار والنزاعات الفئوية إلى علاقات التعاون والتفاوض في إطار مؤسسات مدنية وسياسية مستقرة وعلى قاعدة لعبة سياسية تكون قد اكتسبت شرعية واسعة على أنها الإطار الأسلم لتحقيق المصالح المشتركة للجميع ولضمان المصالح المختلفة للجماعات أياً كانت.

٦ ـ سمات المجتمع السياسي اللبناني: واقع الزعامة، واقع الأحزاب وآليات العمل السياسي.

يمكن اعتماد مصطلح البريتورية[٢٣] لوصف واقع الحال السياسي في لبنان، أكان ذلك على مستوى الأداء السياسي الرسمي أو على مستوى العمل السياسي الشعبي أي على مستوى القوى السياسية. فالمجتمع السياسي في لبنان عاش ويعيش في حالة عدم استقرار وهشاشة وتخبط دائمين. وكان هناك دائماً ما يمنع المأسسة وسيادة القوانين العامة. وهذه السمة واضحة أيضاً في حلبة الصراع السياسي في ما بين الأحزاب والقوى السياسية الناشطة في لبنان.

ففي حين شجع النظام الليبرالي على تشكل أحزاب سياسية متنوعة الاتجاهات بقيت الموارد السياسية مرتبطة بالعائلية وبالطائفية وبالمذهبية. وعلى امتداد العقود الثمانية من عمر الدولة اللبنانية بقيت الأحزاب السياسية ضعيفة الوجود على المسرح السياسي لجهة التمثيل في مجلس النواب وفي الحكومة. وحتى مع تبدل موازين القوى والاتجاه السياسي للحكم في لبنان (الإشارة هي إلى ما قبل ١٩٧٥ وما بعد ١٩٩٠)، بقيت نسبة الحزبيين من بين السياسيين المحترفين دون نسبة الزعامات المحلية والعائلية والمذهبية والشخصيات المسنودة إلى الموارد الاقتصادية الطائلة.

وما زال أغلبية أعضاء النخبة السياسية من العائلات السياسية صاحبة النفوذ المحلي في منطقة أو مذهب أو طائفة. حتى أن تجربة الأحزاب السياسية نفسها شابتها نزعة إلى الشخصنة وإلى استئثار عائلة أو بضع عائلات بالقيادة الحزبية أباً عن جدٍّ ومن جيل إلى جيل.

(٢٣) انظر Huntington S, «Political Order in changing societies», New Haven, yale University Press, p. 79.

وضعف المأسسة في العمل السياسي سيكون له أثر مباشر على مسألة تعزيز «الفرص الديمقراطية» ومشاركة أوسع فئات من المواطنين في صناعة القرارات العامة أو في اختيار فعلي للقيادة السياسية أو في حسم موضوع الخيارات الواجب اعتمادها.

والطابع الشخصي أو العائلي الإرثي للزعامة السياسية بالإضافة إلى اللون المذهبي الذي رافقها في أغلب الأحيان، يعود بنا إلى الثقافة السياسية السائدة على المستوى الشعبي وإلى مبدأ التمثيل السياسي الطائفي.

فانطلاقاً من واقع الحال حيث يلاحظ التقوقع وهيمنة أشكال التضامن التقليدية العائلية منها والعشائرية والمذهبية في العلاقات السياسية، ليس من المؤكد إطلاقاً أن يؤدي إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي إلى تبدل كبير في الخيارات والولاءات والشعور بالانتماء. إذ إن هناك أشكالاً بدائية تقليدية (بدائية بمعنى أنها عاطفية وتلقائية) من العصبية ما زالت تتحكم بالسلوك الفردي والجماعي في المجالات المتصلة بالسلطة وهي تأخذ في الغالب طابعاً مذهبياً ومحلياً. ومختلف الجماعات في لبنان تستعيد إرثاً من الخصوصية والنزاعات وتعيد إنتاج خصوصيات تبرر من خلالها تمايزها ووقوف أبنائها عند عتبة المجتمع المدني دونما الانخراط الواسع فيه.

وهناك بعض الثوابت في المعوقات التي يستند إليها كل فريق لدعم موقفه. فمن جهة ما زالت إيديولوجيا النظام اللبناني ضعيفة وغير قادرة على إيجاد سند معنوي ثقافي سياسي للنظام. ومن جهة أخرى لم تتطور إيديولوجيات القوى الاجتماعية التي تشكل المجتمع الوطني اللبناني بالقدر الكافي لتأمين أرضية متينة لاستقرار الدولة والنظام السياسي على حد سواء.

فمن جهة لم تتطور الإيديولوجيا المارونية باتجاه القبول بالانخراط في إيديولوجيا الدولة الحديثة الناشئة والتي هي أوسع من الكيان الماروني في المدى وفي الآفاق. وبقيت فكرة التماهي بين الكيان الخاص بالطائفة وبين الكيان الوطني سائدة في أذهان العديد من المثقفين والناشطين من قياديي هذه الطائفة.

من جهة أخرى ما زالت الطوائف الإسلامية تطالب بالمشاركة وبتوسيع دورها في الحياة الوطنية وهي تعزز في نفس الوقت عصبياتها الداخلية التي تهدف إلى تنمية التضامن في ما بين أفرادها على قاعدة «وحدة المؤمنين وتمايزهم عن الآخرين».

يشكو النظام السياسي في مرحلة ما بعد الحرب من المراوحة والتفكك

والتمذهب وهو بذلك يفتح الباب أمام تقلبات يمكن أن تكون حادة في الوضع السياسي وهي لا تساعد بالضرورة على استقرار الدولة والنظام.

٧ ـ ثنائية الحداثة والتقليد وآفاق المستقبل السياسي للبنان في إطار واقع العولمة.

إن المسار اللبناني في بناء الدولة الحديثة غني جداً وإن لم يكن طويلاً. ولا يجوز الحكم على أية دولة ناشئة في القرن العشرين من خلال المعايير المستمدة من الواقع الغربي الحالي، كما لا يجوز بالطبع الحكم عليها بالمقارنة مع أية دولة غربية في مرحلة سابقة من تطورها. فلكل مسار زمنه وتاريخه وخصوصياته. ولكن من المفيد قياس واقع الدولة اللبنانية الحديثة بالمقارنة مع طموحات وتصورات مثقفيها ونخبها الاجتماعية. ولا شك أن هذه الطموحات والتصورات مستوحاة من الثقافة الغربية ومن الإيديولوجيات والعقائد الغربية ذات الانتشار الواسع في أوساط النخب اللبنانية والأنتلجنسيا اللبنانية. فإذا بالواقع قاصر تماماً عن تحقيق تلك الطموحات، وتظهر الدولة وكأنها على مفترق طرق.

لكن الشيء الأكيد هو أن هناك تقاطعاً واسعاً[٢٤] بين عوامل الحداثة وعوامل التقليد في مختلف أوجه وميادين الحياة الاجتماعية والسياسية. حتى أنه من الجائز الكلام عن ازدواجية كبيرة في البنى الاجتماعية والسياسية وفي أنماط التفكير والسلوك. والازدواجية واقع حال عامة الدول الناشئة وإن كان هناك تفاوت في نسب الحداثة والتقليد وطرق وصيغ تزاوجهما في كل دولة. كذلك يمكن الحديث عن نوع من السكيزوفرينيا[٢٥] في المجتمع اللبناني لأن تعايش الثنائية فيه أمر يخلق الاضطراب والتأرجح بين هوية وأخرى. وهذه أيضاً حالة مرضية عامة تنسحب على مختلف الدول الحديثة الناشئة خلال هذا القرن وهي تحمل عبراً يمكن أن تضيء طريق المستقبل. وأهم هذه العبر أن أي مجتمع لم يعد قادراً على الوقوف خارج التاريخ الاجتماعي للبشرية في زمن تسقط فيه الحدود والحواجز وتدفع الشعوب

(٢٤) انظر D. Apter, «The politics of modernization», Chicago, Chicago University Press, 1965.

(٢٥) انظر Huntington (S), Le choc des civilisations, Trad. Ed. Odile Jacob Paris, 1997, p. 16.

دفعاً للانخراط في أطر عالمية واسعة. فاقتصاد السوق من جهة والمؤسسات الدولية المرافقة له والتقدم التكنولوجي في عالم الاتصالات يحكمان على الشعوب كافة بالخروج من تقوقعها ومن زمنها الخاص.

والعبرة الأخرى التي لا تقل أهمية عنها هي أن لكل مجتمع خصوصياته، فأي عملية استيراد لنموذج أو لنمط ذي منشأ آخر لا بد وأن تصطدم بواقع هذا المجتمع وبالتالي أن تضطر إلى التكيف بالقدر اللازم ليتمكن النتاج الغريب من الإنسياب إلى داخل نسيجه وليصبح جزءاً منه مطبوعاً بطابعه منسجماً مع نسقه الخاص، ومتطوراً بحسب وتيرة تطور المجتمع نفسه وبتناغم تام معه.

في الواقع إن استيراد النموذج الغربي للدولة لم يؤد إلى ظهور الازدواجية في البنى الاجتماعية والسكيزوفرينيا في السلوك الاجتماعي والسياسي فحسب، بل إنه ترافق وانسياب قيم حديثة غربية المنشأ، إلى آليات التنظيم الاجتماعي والسياسي وكذلك إلى أنظمة القيم الثقافية السائدة. والمراوحة الحاصلة في عمل المؤسسات السياسية الحديثة في لبنان ـ أي الدولة بمؤسساتها وأجهزتها والأحزاب السياسية ـ لا يمكن أن تحجب الحيوية التي يزخر بها المجتمع المدني اللبناني والتطور الكبير البارز في طاقات هذا المجتمع.

فبمحاذاة الإزدواجية الناتجة عن تعايش البنى التقليدية والبنى الحديثة يتميز المجتمع الوطني اللبناني بوجود عدد كبير من الهيئات والجمعيات الاجتماعية والثقافية المدنية والمؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية. وبالنظر إلى التنوع الذي تحمله هذه الهيئات والمؤسسات على اختلافها فإنها خلقت نواة متينة لكتلة ناقدة صهرت الإرث التقليدي وجمعت واستوعبت ما أمكن من القيم والمبادىء الحديثة. وقد أسهم النظام الليبرالي اللبناني في نمو هذه الكتلة الناقدة وتطورها. وتتضح هذه الظاهرة عند أي مقارنة للديمقراطية المعاشة في لبنان بأي حالة أخرى معاشة في دولة عربية أخرى. وهي التي ساهمت بدون شك في إعطاء المناعة للدولة اللبنانية ـ الدولة بمعنى الكيان ـ في مواجهة خطر التفكك الكامل خلال سنوات الحرب اللبنانية. فقد بقيت إرادة العيش المشترك بين مختلف الجماعات اللبنانية أقوى من كل محاولات التفتيت والتقسيم والتجزئة وحتى من محاولة استبدال نظام الدولة الواحدة بالنظام الفدرالي.

فالثقافة السياسية السائدة في لبنان، وبصرف النظر عن تناقضاتها

وازدواجيتها، قد خطت خطى ثابتة في اتجاه استيعاب القيم ـ المسلّمات التي تسمح للديمقراطية بالنجاح والاستمرار. وفي مناسبات عدة، تبين أن الثقافة السياسية في لبنان، على المستوى الشعبي، ذهبت بعيداً في طرح المسائل السياسية الكبرى للمناقشة والحوار على كل المستويات وظهرت أفلاك ومواقع عدة قادرة على فتح حوار متقدم وشجاع لا يتوقف عند أي ممنوعات ـ تابو ـ ولا عند أي ترهيب. وساد في لبنان في مواسم انتخابية عدة ـ الإنتخابات النيابية في العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والانتخابات البلدية والاختيارية في العام ١٩٩٨ ـ جوّ ملفت من حيث إيجاد مدى يسمح للمواطنين بتقييم القوانين والممارسات الرسمية وغير الرسمية وإبداء الرأي فيها.

ونلفت بشكل خاص إلى النقاش الشعبي الواسع حول الطعون المتتالية في قوانين الانتخاب وفي العمليات الانتخابية. فما من ناخب لبناني لم يطّلع على مجمل أسباب الطعون المذكورة ولم يكن له رأي وموقف منها. ومن المضحك المبكي أن السجالات السياسية، بين أركان الموالاة في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف من جهة ومعارضي الطائف من جهة أخرى، والسجالات في ما بين أهل الطائف، بين موالين من الداخل ومعارضين من الداخل ومعارضين ضمن الطائف، كلها ساهمت في زيادة الوعي الشعبي وتعزيز القدرة النقدية لدى عامة الناس. فصحيح أن المجتمع اللبناني الذي تعرّف على القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان لم يستطع أن ينتقل فجأة إلى نمط سلوك منسجم معها لكنه لم يعد هو نفسه بل أصبح مجتمعاً آخر[٢٦].

على خطٍ آخر سجل النظام اللبناني خطوة نوعية في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف لجهة تمتين المؤسسات ـ ولو شكلاً ـ والآليات الضامنة للمزيد من الديمقراطية (مقدمة الدستور اللبناني المضافة بموجب القانون الدستور الصادر في ٩/٢١/ ١٩٩٠ ـ قانون إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي ـ قانون إنشاء المجلس الدستوري ـ المصادقة على الاتفاقية الدولية لإلغاء أشكال التمييز كافة بحق المرأة ـ قانون إنشاء مرجعية وطنية للمرأة.. إلخ.).

---

(٢٦) أنظر نفس المرجع صفحة ١٦٨

(..) Le virus occidental, une fois inoculé dans une autre société, est difficile à chasser. Il se maintient mais il n'est pas fatal.

Le patient survit, mais il n'est plus pareil (..)

وهذه الخطوات تؤكد أن المجتمع السياسي اللبناني ماض في تعزيز مساره في مجال اعتماد المؤسسات والآليات المعتمدة في الدول الغربية وإلى حدٍ بعيد بحسب النموذج الذي عرضنا سماته الأساسية في سياق هذا البحث.

والملفت أيضاً أن طبيعة المسائل قيد التداول في وسائل الإعلام وفي المنابر الثقافية المختلفة تدل على توجه واضح للرأي العام اللبناني لتطوير البنى الذهنية في ضوء المبادىء والقيم ذات الشرعية العالمية حالياً، وإن بوتيرة بطيئة بالنظر لمجمل المعوقات.

إن حيوية المجتمع المدني في لبنان ـ في إطار خصوصياته ـ إنما تترجم بوضوح إنخراط لبنان مجتمعاً ودولة ـ ودولة إلى حدٍ ما ـ في سياق حركة العصر، مشاركاً في صنع التاريخ الاجتماعي وليس مجرد مستهلك للسلع المصنوعة في الغرب. كذلك فإن الوعي الثقافي والسياسي عند المواطنين يترجم واقع الضغط الإيجابي الذي يمارسه الرأي العام اللبناني المعاصر على القوانين الوضعية كافة بهدف تطويرها الدائم لتعبر بشكل أفضل عن تطلعات الناس وقناعاتهم الوجدانية. وهل يمكن القول بدون مبالغة إن الحق الطبيعي يقيّم ويحاسب القانون الوضعي في المجتمع بحسب احترامه وضمانه لشرعة حقوق الإنسان؟[٢٧].

(٢٧) انظر Abou S. «Cultures et droits de l'homme» Coll. Pluriel, Editions Hachette, 1992, Paris p. 105.